



كلمة جامعة الدول العربية

يلقيها سعادة السفير هشام بيوض رئيس البعثة

الدورة الثالثة والسبعون لمجلس التجارة والتنمية - الأونكتاد قصر الأمم - 15 سبتمبر 2026

السيد الرئيس المحترم،

سعادة السيد بيدرو مانويل مورينو، القائم بأعمال الأمين العام للأونكتاد،

الدكتور الفاضل معتصم الأقرع، رئيس وحدة تنسيق المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني،

أصحاب السعادة والسيادة، السيدات والسادة،،،

يشرفني أن ألقى هذا البيان باسم جامعة الدول العربية بشأن البند المعروض على مجلسكم الموقر. وتؤيد الجامعة العربية ما جاء في البيان الذي ألقته دولة فلسطين باسم المجموعة العربية، والذي عبّر بصدق عن جوهر المأساة.

السيد الرئيس،

إن تقارير الأونكتاد السابقة، بما تتسم به من لغة الأرقام والمنهجية الفنية المحايدة، تمنح الموقف السياسي سنداً لا سبيل إلى دحضه؛ إذ إن السرد التفصيلي لبيانات هذه التقارير يستدعي وقفةً عند دلالتها العميقة، حيث أن خمسة عشر شهراً فقط كانت كفيلة بمحو اثنين وعشرين عاماً كاملة من التراكم التتموي في الأرض الفلسطينية المحتلة.



أما في قطاع غزة، فإن الأرقام لا تصف اقتصاداً متعثراً، وإنما توثق جريمة في حق الإنسانية، وتدميراً شاملاً لمقومات الحياة الاقتصادية، حيث هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 161 دولاراً فقط، أي 6.4 في المئة من ذروته المسجلة عام 2005.

السيد الرئيس،

إن هذا الانهيار هو حصيلة بنية مالية مقيّدة قصداً، لا نتاج ظرف طارئ. فبموجب ترتيبات باريس الاقتصادية، التي تجاوز تاريخ انتهاء العمل بها أكثر من ربع قرن دون مراجعة، تظل السلطة القائمة بالاحتلال متحكمة فعلياً في الجانب الأكبر من الإيرادات المالية الفلسطينية عبر آلية المقاصة. وقد أحاطت دولة فلسطين، قبل أقل من أسبوعين، الدول الأعضاء في الجامعة العربية على حجم هذا الاختناق، حيث بلغت أموال المقاصة المحتجزة 6 مليارات دولار (مما يمثل 68 في المئة من الإيرادات العامة)، إلى جانب معدل بطالة تجاوز 45 في المئة، بينما قفز هذا المعدل إلى 78 في المئة في قطاع غزة.

إن استمرار هذا الترتيب المقيد لم يعد قابلاً للتبرير الفني، وقد بات أحد الأسباب الرئيسية لاستفحال الأزمة المالية والاقتصادية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

تواصل الجامعة العربية عبر آلياتها العمل على تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني عبر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم والضرائب وتسهيل نفاذها إلى الأسواق العربية، كما أقرت برنامجاً



عربياً متعدد السنوات لبناء القدرات الفنية لدولة فلسطين في المجالات التجارية والاقتصادية وهو إجراء تجاري تنفيذي مباشر لتعزيز الصمود على الأرض.

تُذكر الجامعة العربية بأن الالتزام التنموي تجاه فلسطين يستند إلى القرار الذي اعتمدته "قمة القاهرة غير العادية" (في 4 مارس 2025) للخطة المصرية-العربية لإعادة إعمار غزة، بوصفها الإطار الإقليمي المعتمد لمشاريع التعافي المبكر وربط الإغاثة بالتنمية. فالإطار التنفيذي جاهز، والقرار السياسي متخذ، والمطلوب اليوم هو تمكينه من الموارد والممرات ليتحول إلى عمل ميداني.

وانطلاقاً مما تقدم، تدعو الجامعة العربية إلى:

- وضع هذه المعطيات في صلب أي مسار سياسي، فلا تسوية قابلة للاستمرار دون أساس اقتصادي صلب.
- وإعمال مبدأ تحميل السلطة القائمة بالاحتلال النصيب الأوفر من كلفة المعالجة وإعادة الإعمار، تماشياً مع قواعد المسؤولية الدولية.
- وأخيراً إنهاء القيود المفروضة على حركة مواد الإغاثة والإعمار إلى قطاع غزة فوراً ودون شروط، بما يشمل "المواد مزدوجة الاستخدام"، بالتوازي مع وقف دائم لإطلاق النار.

السيد الرئيس،

ختاماً، تعرب جامعة الدول العربية عن تقديرها العميق للأمانة العامة للأونكتاد ولهذا المجلس الموقر، مشددةً على أن التضامن العربي والدولي يستوجب التحول الفعلي نحو برامج عمل



واضحة، وجداول زمنية محددة، وآليات صارمة للمساءلة. كما تدعو إلى ضرورة مساندة وحدة فلسطين وتعزيز قدراتها المالية، تمكيناً لها من توسيع نطاق أنشطتها لتشمل حزمة متكاملة من برامج الدعم الفني متعدد الأبعاد الموجهة لمؤسسات الاقتصاد الفلسطيني.

وشكراً لكم.